

أداء قياسي خلال الأسبوع الماضي.. والمراقبون متفائلون بالجلسات المقبلة

## البورصة: جرعة زائدة في الصعود... والسيولة



اختلال مستمر

■ سيناريو الانخفاضات في بداية الجلسة قد يتكرر اليوم لإجبار صغار المتداولين على البيع

■ المؤشرات تشير إلى التحسن الكبير في أداء السوق

■ المستويات القياسية المتوقعة تتحقق في حال استمرار الهدوء على الساحة المحلية

■ عمليات جني الأرباح على الشركات «الصاعدة» مستحقة لبناء مراكز مالية جديدة

■ بعض المحافظ الاستثمارية تعتمد الضغط على أسهم محددة

■ التوجهات الحكومية لدعم مشاريع التنمية ألقت بظلالها على البورصة

لمتأثرة لشركات أخرى. وأضاف المراقبون أن السوق سيسجل مستويات قياسية جديدة في ظل الأخبار الإيجابية حول توقع صدور قرارات اقتصادية، إضافة إلى التوجه لتحسين الأوضاع بشكل عام لبدء حقبة جديدة من العمل الحكومي بعد أن ظل رهينة التوازن السياسي الذي وصل مداه بتعطيل المشاريع الحيوية والمهمة.

قال المراقبون أن من المحفزات التي ساعدت السوق على الخروج من كبوته إعلان كثير من الشركات عن البيانات المالية لأدائها في الربع الثالث والتي جاءت في مجملها جيدة مقارنة مع الظروف الاقتصادية المحلية والعربية والدولية متوقعين توالي الإعلانات بشأنها بما قد يكسب السوق مزيداً من الارتعاشات لتعويض خسائر الأسبوعين الماضيين.

الأسبوع الجاري، وأكد المراقبون أن الجلسات السابقة كانت ممتازة من حيث الارتعاشات الإيجابية، بل تشير إلى أن السوق مقبل على ارتفاعات قياسية جديدة، ومضى المراقبون: أن الشركات الكبيرة والرخيصة تفوقت، بعضها بالحدود العليا، وبعضها حققت مكاسب جيدة بفعل عمليات الشراء الواسعة التي خلقت وضعية إيجابية، مشيرين إلى أن السوق أصبح يعطي إشارات تيشر بالخير.

وأكد المراقبون أن حالة الشراء غير المسبوقة انعكست على نفسيات المتداولين الذين سارعوا إلى التدخل على عدد من الشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة ما أدى إلى ارتفاعها بشكل ملفت للنظر، وجاء الصعود على خلفية الأجواء العامة للريجة والخطوات المهمة التي تلوح في الأفق، إضافة إلى النتائج المالية

على العديد من الشركات، وعلى مدى أربع جلسات على التوالي صعد سوق الكويت، وحققت المؤشرات الرئيسية ارتفاعاً قوياً نتيجة عمليات الشراء الواسعة التي شملت جميع الشركات وسط أجواء سياسية إيجابية للغاية. وظهر المؤشر السعري إلى مستوى جديد يدعم من قطاعات مختلفة حققت أداء مميزاً ليتغير بذلك المشهد العام ويتحول إلى «فرصة استثمارية»، فيما اشتدت عمليات المضاربة على الأسهم الرخيصة والصغيرة التي اجتذبت قائمة «أكثر الشركات تداولاً».

وعادت السيولة الكبيرة إلى سوق الكويت بعد غياب طويل، وهذا ما عكسته قيمة التداول في جلسة نهاية الأسبوع والتي بدأت في الصعود التدريجي منذ جلسة يوم الاثنين الماضي، إذ وصلت إلى 48.4 مليون دينار ومن المتوقع أن تزداد في جلسات

قياسية لم يشهدها السوق منذ أكثر من شهرين ما يشير إلى رغبة شرائية واسعة. وأكد المراقبون أن عدداً من المشاريع النشطة تحركت وساهمت في انعاش السوق وحركة التداول، مشيرين إلى أن الأوضاع تتحسن في كل جلسة تحوّل أفضل في ظل الدخول القوي

وكان سوق الكويت تداولات آخر الأسبوع على ارتفاع بـ20.7 نقطة مواصلاً بذلك عمليات الصعود التي انطلقت منذ يوم الاثنين الماضي وسط رغبة شرائية غير عادية. وحققت السيولة أعلى ارتفاع في آخر جلسة، إذ وصلت إلى 48.4 مليون دينار، وهي قيمة

تحقّق باهتمام شريحة واسعة من المتداولين، وأكمل المراقبون أن التوجهات الحكومية الحالية لدعم مشاريع التنمية التي تنتظرها العديد من الشركات كان لها الأثر الإيجابي والمباشر على حركة التداول في السوق، مؤكدين أن السوق يؤسس حالياً لبناء مراكز جديدة لعدد من الأسهم.

■ قيمة التداول في السوق وصلت إلى 48.4 مليون دينار بعد أن كانت دون العشرين مليوناً  
■ الأسهم الرخيصة نالت حصة الأسد من قيم التداول وستواصل هذا الأسبوع حركتها النشطة

ناحية الضغط على أسعار الأسهم بشكل أو بآخر.

أداء قياسي وصف المراقبون أداء سوق الكويت خلال الأسبوع الماضي بأنه قياسي بكل المعايير، إذ أن الارتفاعات كانت إيجابية ارتفعت معها على مدى أربعة أيام قيمة التداول حتى وصلت في آخر جلسة إلى 48.4 مليون دينار، وهي تدل على روح التفاؤل بأن سوق الكويت سيشهد المزيد من القفزات.

ومن المتوقع أن يتكرر سيناريو الانخفاض في بداية جلسة اليوم لإجبار صغار المتداولين على عمليات البيع، ثم يعاود السوق إلى الصعود، حسبما يؤكد المراقبون، إذ أن عمليات جني الأرباح مستحقة وكذلك عملية «جس النضج» التي تلجا إليها بعض المحافظ الاستثمارية من

## العمدة المالي في لندن: زيارة الأمير لبريطانيا مهمة في تعزيز العلاقات الاقتصادية

بعد أول الصناديق الاستثمارية المنتمية بالحصانة السيادية. وشدد عمدة الحي المالي في لندن على أن التنوع في الأنشطة الاستثمارية والتجارية سيسهم في خلق فرص اقتصادية كبيرة لدولة الكويت وبريطانيا على حد سواء.

وأكد أن دولة الكويت ادركت هذه المعادلة عبر برنامج تنموي طموح بقيمة 90 مليار جنيه استرليني يضم أكثر من ألف مشروع تغطي قطاعات السكن والبنية التحتية إضافة إلى الرعاية الصحية والترفيه.

وبين أن بريطانيا تجد نفسها في وضع فريد كشريك خاص لدولة الكويت عندما يتعلق الأمر بتنفيذ هذه المشاريع مضيفاً أن بلاده تعتبر نفسها رائدة في مجال التخطيط والتمويل إلى جانب إدارة وتقديم المشاريع المتعلقة بالبنية التحتية.

■ بريطانيا تجد نفسها في وضع فريد كشريك خاص لدولة الكويت عندما يتعلق الأمر بتنفيذ هذه المشاريع

تسجيله منذ أكثر من نصف قرن نجاحات متوالية بفضل الخطط المدروسة والإدارة المنهجية للقائمين والعاملين عليه. وأضاف أن عمل مكتب الاستثمار الكويتي في لندن يقوم بدور حيوي في تعزيز العلاقات المتميزة بين بريطانيا ودولة الكويت إضافة إلى



لورد غيفورد

لكلا البلدين مضيفاً أن «التجارة والاستثمار يمثلان جسرين مهمين يمتدان على طول المسافة التي تفصل بين دولة الكويت والمملكة المتحدة».

وكشف لورد غيفورد عن أن حوالي مئة مليار جنيه استرليني من الأموال الكويتية يتم استثمارها عبر الحي المالي لمدينة لندن منها 20 مليار جنيه استثمرت في بريطانيا بشكل مباشر تاهيك عن امتلاك المواطنين الكويتيين لنحو 15 ألف عمار في لندن وبريطانيا. ولفت إلى أن خمسة من كبرى صناديق الشروة السيادية في العالم لديها مكاتب في لندن لإدارة استثماراتها بشكل فاعل معرباً عن انخاره بوجود مكتب مكتب كويتي للاستثمار في قلب الحي المالي للندن والمعروف باسم «البلد الرابع» الذي يضم كبرى المصارف والبنيات المالية في العالم. وأشار بالدور الكبير الذي يؤديه

لندن - «كوئنا»: أكد عمدة الحي المالي في لندن روجر غيفورد أمس أن الزيارة الرسمية لسمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى المملكة المتحدة بين يومي 26 و29 من نوفمبر الجاري ستسهم في تعزيز العلاقات التاريخية بين البلدين الصديقين في كافة المجالات لاسيما المجالات الاقتصادية.

وأعرب لورد غيفورد في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية «كوئنا» عن سعادته الكبيرة باستقبال سمو الأمير خلال زيارته الرسمية لبريطانيا معتبراً أن هذه الزيارة ستخلق أفاقاً جديدة وفرصاً كثيرة لتعزيز العلاقات القائمة بين دولة الكويت وبريطانيا والتي وصفها بـ«الممتازة».

وأشار إلى أن الشراكة والتعاون وتبادل المهارات والخبرات للحي المالي لمدينة لندن مع دولة الكويت ستسمح بدعم نمو القطاعين الماليين

### سوق الاسهم السعودية ترتفع 55 نقطة

الرياض- (كوئنا) - أغلق مؤشر سوق الاسهم السعودية أمس وفي اول ايام التداول الاسبوعية على ارتفاع بلغ 55 نقطة وذلك بعد اسبوعين من الانخفاض المستقر للسوق ليصل المؤشر عند مستوى 6,665 نقطة.

وبلغ حجم التداول 3.8 مليار ريال كما بلغ عدد الاسهم للتداول 128 مليون سهم توزعت على 93 ألف صفقة.

وجرى التداول اليوم على عدد اسهم 155 شركة ارتفعت منها اسهم 132 شركة في حين انخفضت اسهم 13 شركة أخرى.

«كوئنا»: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس أن سعر برميل النفط الكويتي لم يشهد أي تغير وظل ثابتاً في تعاملات يوم أمس الجمعة ليستقر عند مستوى 107.84 دولاراً للبرميل وهو السعر نفسه في تداولات يوم أمس الأول. ويأتي هذا الثبات في سعر برميل النفط الكويتي في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار العقود الآجلة للنفط الخام الأمريكي والعقود الآجلة لمزيج النفط الخام برنت نهاية الأسبوع الماضي مدعومة بانباء عن احتجاجات جديدة في مصر وتفاؤل بقرّب التوصل إلى اتفاق في

الحادثات الرامية إلى تقديم مساعدة مالية لليونان المثقلة بالدينون.

وكانت أسعار العقود الآجلة للخام الأمريكي الخفيف ارتفعت عند الإغلاق 0.90 دولار إلى 88.28 دولاراً للبرميل في حين ارتفعت أسعار العقود الآجلة لخام برنت عند التسوية 83 سنتاً إلى 111.83 دولاراً للبرميل. وقد لاقت أسعار النفط في وقت سابق دعماً من بيانات أفضل من المتوقع عن قبة المستثمرين في ألمانيا الأمر الذي ساعد في تقليل المخاوف بشأن الطلب في بلدان منطقة اليورو وعزز اليورو مقابل الدولار.

بعد هبوطه إلى أدنى مستوياته في ثمانية أعوام

## «الأولى»: سوق الكويت سجل أعلى إغلاق منذ 18 أكتوبر

■ المستثمرون ومدبرو الصناديق لمسوا نشاطاً واضحاً من المحفظة الوطنية خلال الفترة الماضية

جديدة تدفعهم للاستثمار في السوق. وذكر أن المستثمرين وجدوا ذلك في الدعم المستمر من خلال التصريحات السامية حول تحسن الاقتصاد لا سيما مع زيادة التدخل الحكومي في عمليات الشراء اليومية. وبين أن المستثمرين من الأفراد أو مديري صناديق لمسوا خلال الفترة الماضية نشاطاً واضحاً من المحفظة الوطنية تجاه شراء الأسهم لدعم استقرار السوق ورفع مستويات المستثمرين التي تراجعت بسبب التوتر السياسي ما زاد من زخم الطلب على شريحة واسعة من الأسهم خصوصاً التشغيلية مقابل تراجع قوى البيع».

«كوئنا» قال تقرير اقتصادي متخصص أن سوق الكويت لأوراق المالية «البورصة» أنهى جلساته الأسبوع الماضي على ارتفاع ينسبته 1 في المئة ليسجل أعلى إغلاق له منذ 18 أكتوبر الماضي بعد هبوطه إلى أدنى مستوياته في ثمانية أعوام مطلع نوفمبر الجاري.

وأضاف التقرير الاقتصادي لشركة «الأولى» للوساطة المالية الأسبوع أمس أنه في ظل تراجع الحوافز الفنية المرتبطة بتأخر نتائج العديد من شركات الاستثمار وضعفها أيضاً إلى جانب تعرض جزء آخر منها لاضطرابات مالية مزمنة يتطلع المستثمرون إلى حوافز

عقب ظهور نتائج الربع الثالث بات بإمكان المستثمرين تحديد توجهاتهم فيما يتعلق ببناء المراكز

تراجع الحوافز الفنية المرتبطة بتأخر نتائج العديد من شركات الاستثمار وضعفها أيضاً إلى جانب تعرض جزء آخر منها لاضطرابات مالية مزمنة يتطلع المستثمرون إلى حوافز